Menoufia J. Agric. Economic & Social Sci. Vol. 2 December (2017): 745 - 768

دراسة تحليلية مقارنة لتقييم اداء صناعة المنتجات الغذائية في مصر

رحاب سعيد ابراهيم احمد
قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس

Received: Oct. 1 , 2017 **Accepted: Oct. 31 , 2017**

الملخص

استهدف البحث دراسة تحليلية مالية مقارنة لقطاع صناعة المنتجات الغذائية وللتعرف على أسباب ظهور الطاقات العاطلة لكل من القطاع العام والاعمال العام والقطاع الخاص، واعتمد البحث على أساليب التحليل الاحصائي الوصفي والكمي من خلال استخدام المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ومعدلات النمو السنوية للمتغيرات موضع الدراسة، فضلاً عن استخدام بعض المعايير والمؤشرات المالية والتي تقيس مدى ربحية القطاع وقدرته على الوفاء بالتزاماته المالية، وتقييم مدى كفاءة القطاع الإنتاجية والتسويقية والإدارية.

وقد اعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار وشبكة الاتصالات والمعلومات الدولية (الإنترنت) بالإضافة إلى الاستعانة ببعض الدراسات والبحوث ذات الصلة بموضوع ومنهجية البحث. وأوضحت نتائج البحث:

- *تزايد قيمة الإنتاج الفعلي الحقيقية لقطاع صناعة المنتجات الغذائية التابع للقطاع العام والاعمال العام والقطاع الخاص بمعدل نمو بلغ نحو 4.5%، 5.5% على الترتيب خلال الفترة (2014/2007-2013/2006)، كذلك تزايدت قيمة الطاقات المتاحة الحقيقية للقطاع العام والاعمال العام والقطاع الخاص بمعدل نمو بلغ نحو 2.7%، 5.4% على الترتيب خلال نفس الفترة سالفة الذكر.*
- *تأتي صعوبات التسويق كأحد الأسباب المرتبطة بظروف السوق في المرتبة الأولى كأحد مسببات الطاقات العاطلة في قطاع صناعة المنتجات الغذائية في كلا القطاعين العام والخاص على حد سواء حيث بلغت نحو 79.5%، 49.2% على التوالي خلال عام (2014/2013). ويأتي نقص المواد الخام كأحد الأسباب الفنية لظهور الطاقات العاطلة في المرتبة الثانية بنسبة 0.6%، 13.4% لكل من القطاع العام والقطاع الخاص على التوالي خلال عام (2014/2013).*
- *تزايد نسبة كل من نقص قطع الغيار، ونقص وتغيب العمال في القطاع العام والاعمال العام حيث وصلت الى نحو 0.3%، 10.8% من إجمالي قيمة الطاقات العاطلة على التوالي خلال عام (2014/2013). كذلك تزايدت نسبة نقص وتغيب العمال لتصل الى نحو4.8 %، في حين تناقصت نسبة نقص قطع الغيار كأحد اسباب ظهور الطاقات العاطلة في القطاع الخاص لتصل الى نحو 3.2% في عام (2014/2013)، وقد يرجع ذلك لتغير الظروف السياسية والاقتصادية في مصر خلال عام (2014/2013) الامر الذي ادى الى غياب الأيدي العاملة الماهرة في كلا القطاعين العام والخاص على حد سواء.*
- *وأوضحت الدراسة تزايد قيمة الأصول، الاصول المتداولة، قيمة الخصوم، الخصوم المتداولة، قيمة حقوق الملكية، رأس المال المستثمر، اجمالي المبيعات، والاجور بمعدل نمو بلغ نحو 2.8 %، 3.9%، 2.9%، 5.3%، 2.7%، 1.8%، 5.4%، 7.9% على التوالي في حين تناقص عدد العمال لقطاع صناعة المنتجات الغذائية التابع لقطاع الاعمال العام.*
- *كذلك تزايد قيمة الأصول، الاصول المتداولة، قيمة الخصوم، الخصوم المتداولة، رأس المال المستثمر، اجمالي المبيعات، عدد العمال، والاجور بمعدل نمو بلغ نحو 0.6%، 1.6%، 0.5%، 0.99%، 2.1%، 4.2%، 0.8%، 7.3% على التوالي في حين تناقصت قيمة حقوق الملكية لقطاع صناعة المنتجات الغذائية التابع للقطاع الخاص.*
- *ومن دراسة المؤشرات المالية اتضح زيادة قدرة قطاع صناعة المنتجات الغذائية بالقطاع الخاص على تحقيق أرباح من أنشطته التشغيلية مقارنة بمثيله بقطاع الاعمال العام، بينما اتضحت زيادة ثقة أصحاب رأس المال المملوك فى توجيه استثماراتهم لقطاع صناعة المنتجات الغذائية بقطاع الاعمال العام عن مثيله بالقطاع الخاص.*
- *تزايد كفاءة القطاع الخاص في استخدامه لرأس المال المستثمر وإدارة مشروعاته من الناحية الإنتاجية مقارنة بأداء قطاع الاعمال العام خلال فترة الدراسة.*
- *تزايد الصعوبات التسويقية التي تواجه كلا القطاعين الا انها أكثر حدة بقطاع صناعة المنتجات الغذائية بقطاع الاعمال العام عن مثيلاتها في القطاع الخاص خلال فترة الدراسة والذي قد يرجع الى الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد خلال تلك الفترة.*
- *انه بالرغم من تزايد قدرة قطاع صناعة المنتجات الغذائية بالقطاع الخاص على مواجهة التزاماته الجارية عن مثيله بقطاع الاعمال العام الا ان كلا القطاعين غير قادر على مواجهة التزاماته في الظروف الطارئة والملحة.*
- *كفاءة وقدرة قطاع صناعة المنتجات الغذائية بالقطاع الخاص عن مثيله بقطاع الاعمال العام في إدارة أصوله الثابتة والمتداولة وزيادة استغلالها وقدرتها على توليد المبيعات.*
- *كفاءة القطاع الخاص في إدارة واستغلال الموارد والإمكانات المتاحة لديه مقارنة بقطاع الاعمال العام.*
- *تعثر قطاع صناعة المنتجات الغذائية بقطاع الاعمال العام في سداد الديون وفوائد القروض من إجمالي حقوق الملكية بدرجة أكبر من مثيله التابع للقطاع الخاص.*

وبناءاً على ما سبق يوصى البحث بما يلي:

1- تشجيع استثمارات القطاع الخاص في مجال صناعة المنتجات الغذائية جنباً الى جنب مع استثمارات قطاع الاعمال العام.

2- زيادة الانفاق الحكومي على البحث والتطوير كأحد أهم الشروط اللازمة لتطوير الفنون الانتاجية في قطاع صناعة المنتجات الغذائية وابتكار منتجات جديدة تلاقى استحساناً لدى الافراد.

3- تطوير منتجات شركات قطاع الاعمال العام بما يتناسب وأذواق المستهلكين، بالإضافة الى تعديل الاسلوب الترويجي لمنتجاتهم بما يتناسب وظروف المجتمع المصري.

مقدمة:

تلعب الصناعات التحويلية دوراً هاماً في اقتصاديات الدول المختلفة لما لها من مساهمة فعالة في مواجهة مشكلة البطالة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، ويحتل قطاع الصناعات التحويلية أهمية كبيرة في الاقتصاد المصري حيث يأتي في المرتبة الثانية من حيث نسبة المنشآت العاملة به حيث وصلت الى حوالى 16% من اجمالي المنشآت العاملة في الانشطة الاقتصادية المختلفة وذلك وفقاً للتعداد الاقتصادي لجمهورية مصر العربية لعام (2013/2012)، كذلك تحتل المرتبة الثانية من حيث نسبة المشتغلين به والتي وصلت الى حوالى 26% من إجمالي المشتغلين في الانشطة الاقتصادية الاخرى، كما يساهم قطاع الصناعات التحويلية بحوالي 16% من الناتج المحلى الإجمالي خلال عام (2013/2012) (جدول رقم 1 بالملاحق).

وتعتبر صناعة المنتجات الغذائية من أهم الصناعات التحويلية التي تعتمد بصفة رئيسية على المنتجات الغذائية كمواد خام أساسية، ويعد قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات الرائدة في الاقتصاد القومي المصري إذ يمثل عدد المنشآت في كل من قطاع الاعمال العام والقطاع الخاص نحو 55%،11% من إجمالي عدد المنشآت التابعة للصناعات التحويلية في كلا القطاعين على التوالي خلال عام (2014/2013) ، كما بلغت نسبة عدد المشتغلين في قطاع المنتجات الغذائية في كل من قطاع الاعمال العام والقطاع الخاص حوالى24%،8%من جملة عدد المشتغلين في قطاع الصناعات التحويلية لكلا القطاعين على التوالي، كذلك بلغت نسبة قيمة الاصول لقطاع المنتجات الغذائية نحو 20% ، 6% من إجمالي قيمة الاصول للصناعات التحويلية في كل من قطاع الاعمال العام والقطاع الخاص على التوالي خلال عام (2014/2013).

المشكلة البحثية:

يواجه قطاع صناعة المنتجات الغذائية العديد من التحديات بالرغم من أنه يعد من القطاعات الحيوية في الاقتصاد القومي المصري حيث تمثل الطاقات العاطلة في هذا القطاع واحدة من أهم الظواهر الاقتصادية التي يترتب عليها آثار سلبية كبيرة على أداءه، حيث بلغت قيمة الطاقات العاطلة في قطاع صناعة المنتجات الغذائية بالقطاع العام والاعمال العام والقطاع الخاص حوالي 10، 39 مليون جنيه تمثل نحو 10% ،12% من إجمالي الطاقات المتاحة والبالغ حوالي 104 ، 324 مليون جنيه على التوالي خلال عام (2014/2013) في حين بلغت قيمة الانتاج الفعلي لكلا القطاعين حوالى 94 ، 285 مليون جنيه على التوالي خلال نفس العام.

هدف البحث:

مما سبق يتضح أن البحث يستهدف دراسة تحليلية مالية مقارنة لقطاع صناعة المنتجات الغذائية وللتعرف على أسباب ظهور الطاقات العاطلة لكل من القطاع العام والاعمال العام والقطاع الخاص.

ولتحقيق هذا الهدف سيتم دراسة الجوانب التالية:

1- تطور قيمة الإنتاج الفعلي والطاقات العاطلة والمتاحة الحقيقية للمنتجات الغذائية لكل من القطاع العام والاعمال العام والقطاع الخاص خلال الفترة (2014/2013-2007/2006).

2- التوزيع النسبي لأسباب ظهور الطاقات العاطلة لصناعة المنتجات الغذائية لكل من القطاع العام والاعمال العام والقطاع الخاص خلال الفترة (2014/2013-2007/2006).

3- تطور أهم معالم قطاع المنتجات الغذائية بكل من قطاع الاعمال العام والقطاع الخاص خلال الفترة (2014/2013-2007/2006).

4- المؤشرات المالية لتقييم أداء قطاع المنتجات الغذائية بكل من قطاع الاعمال العام والقطاع الخاص خلال الفترة (2014/2007-2013/2006).

الطريقة البحثية:

قد اعتمد البحث على أساليب التحليل الاحصائي الوصفي والكمي من خلال استخدام المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ومعدلات النمو السنوية للمتغيرات موضع الدراسة، فضلاً عن استخدام بعض المعايير والمؤشرات المالية والتي تقيس مدى ربحية القطاع وقدرته على الوفاء بالتزاماته المالية، وتقييم مدى كفاءة القطاع الإنتاجية والتسويقية والإدارية.

وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

1-مؤشرات الربحية:

والتي تقيس قدرة المشروع على توليد الأرباح من أنشتطه التشغيلية، وتشتمل على المؤشرات التالية:

أ- صافي العائد الى الإيرادات = (صافي الربح أو الخسارة / المبيعات) *100

وتشير هذه النسبة إلى قدرة المشروع البيعية على تحقيق أرباح، حيث تقيس هذه النسبة ربحية المشروع استناداً على مبيعات المشروع، فتقيس نسبة ما تحققه المبيعات من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصاريف الإدارية والتمويلية والتسويقية، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان أفضل حيث أنها تعطى فكرة عن نسبة ما يتبقى من المبيعات كصافي ربح قابل للتوزيع.

ب- صافي العائد الى الأصول= (صافي الربح أو الخسارة /الأصول) *100

وتشير هذه النسبة إلى قدرة المشروع على إدارة أصوله

المختلفة، وتقيس هذه النسبة مدى ربحية المنشأة ككل، حيث أن الدخل يتحقق نتيجة استخدام الأصول في الإنتاج، وبالتالي فإنه كلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل على كفاءة استخدام هذه الأصول والذي يعني قدرة أكبر على تحقيق الأرباح للمشروع.

ج- صافي العائد الى حقوق الملكية= (صافي الربح أو الخسارة /حقوق الملكية) *100

وتقيس هذه النسبة مقدار العائد الناتج من استثمار حقوق الملكية بالمنشأة، أي تعبر عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم (رأس المال المملوك) بالمشروع، وتعتبر من أهم نسب الربحية حيث أنه بناءاً على هذه النسبة يقرر الملاك الاستمرار في مزاولة النشاط أو تحويل الأموال الى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً وكذلك يعتبر مؤشراً لإحداث تغييرات أساسية في سياسات المنشأة أو مديريها.

2- مؤشر الكفاءة الإنتاجية: (ويتم حسابه من المعادلة التالية)

معدل دوران صافي رأس المال المستثمر= المبيعات / صافي رأس المال المستثمر

3- مؤشر الكفاءة التسويقية: (ويتم حسابه من المعادلة التالية)

معدل دوران صافي رأس المال العامل= المبيعات / صافي رأس المال العامل

وتقيس هاتين النسبتين كفاءة استخدام رأس المال العامل والمستثمر في تحقيق مبيعات، ويشير تزايدهما من فترة لأخرى إلى مدى كفاءة إدارة المشروع من الناحية الإنتاجية والتسويقية، كما تعتبر أيضاً أداة من أدوات الرقابة على عمليات الإنتاج والتكاليف.

4- مؤشرات السيولة:

ويقصد بها القدرة على تحويل الأصول المتداولة إلى نقدية من أجل تغطية الخصوم المتداولة (الالتزامات المستحقة)، لذلك فإنها تهدف لقياس قدرة المشروع على مواجهة التزاماته في الاجل القصير (أي تقيم المركز الائتماني للمنشأة).

أ- نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

وتبين هذه النسبة مدى قدرة المنشأة في تسديد التزاماته الجارية من أصوله الجارية، وكلما زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح دل على قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته والعكس صحيح.

ب- نسبة السيولة السريعة =الأرصدة النقدية/ الخصوم المتداولة

وهذه النسبة أثر تحفظاً من النسبة السابقة إذ تعتمد على الأموال السائلة فعلاً حيث تأخذ في اعتبارها قيمة التسهيلات الائتمانية غير المستعملة والتي يمكن استخدامها لتغطية بعض أو كل عجز السيولة لمقابلة الالتزامات العاجلة.

فإذا انخفضت هذه النسبة عن الواحد الصحيح دل على عدم قدرة المشروع على مواجهة التزاماته في الظروف الطارئة والملحة، مما يجعله يلجأ الى تسييل بضاعته بسعر قد يكون أحياناً أقل من التكلفة لتسديد التزاماته.

5- مؤشرات النشاط:

وهي مجموعة نسب تقيس مدى نجاح الشركة في إدارة وتشغيل أصولها (الموارد المتاحة) وتوليد المبيعات وارتفاعها يدل على زيادة القوة الإيرادية للمشروع، وتستخدم عادة لتقييم أداء المركز المالي للمنشأة.

أ- معدل دوران إجمالي الأصول= المبيعات / إجمالي الاصول

ويشير الى كفاءة وقدرة المشروع على استخدام أصوله في توليد المبيعات.

ب- معدل دوران الأصول المتداولة = المبيعات/ الأصول المتداولة

ويشير إلى كفاءة المنشأة في إدارة أصولها المتداولة وزيادة استغلالها وقدرتها على توليد المبيعات.

ج- متوسط نصيب جنيه المبيعات من تكاليف الخدمات التسويقية= تكاليف الخدمات التسويقية / المبيعات.

د- متوسط نصيب جنيه المبيعات من تكلفة الخدمات الإدارية والتمويلية=تكلفة الخدمات الإدارية والتمويلية /المبيعات

وتقيس النسبتين السابقتين مدى التناسب بين تكاليف كل من الخدمات التسويقية، والإدارية والتمويلية وحجم المبيعات.

هـ- إنتاجية جنيه المواد الخام = (المبيعات/قيمة مستلزمات الإنتاج) *100

وتعبر هذه النسبة عن كفاءة الإدارة في استغلال الموارد والإمكانات المتاحة لديها.

6- نسب الرفع المالي (المديونية):

وتقيس هذه النسب مدى اعتماد المنشأة في تمويل استثماراتها على الديون، وتكمن أهمية تلك النسب في قدرتها على تقييم الهيكل التمويلي للمنشأة من حيث درجة اعتمادها على مصادر التمويل داخلية كانت أم خارجية.

أ- اجمالي الالتزامات الى اجمالي الأصول=إجمالي الخصوم/إجمالي الأصول

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها الجارية وسداد القروض. وكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك أفضل من وجهة نظر كل من المقرضين والمستثمرين الخارجيين.

ب-إجمالي الالتزامات إلى حقوق الملكية=إجمالي الخصوم /إجمالي حقوق الملكية

يتم الحصول على أصول المنشأة من أموال أصحاب هذه المنشأة فضلا عن أموال الغير، ولذلك فإن مساهمة أصحاب المنشأة بالجزء الأكبر من هذه الأموال يكون مؤشرا جيدا للدائنين على مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها، وبذلك تشير هذه النسبة إلى مدى مساهمة الغير في أموال المنشأة بالمقارنة إلى مساهمة أصحاب المنشأة.

مصادر البيانات:

اعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وشبكة الاتصالات والمعلومات الدولية (الإنترنت) بالإضافة إلى الاستعانة ببعض الدراسات والبحوث ذات الصلة بموضوع ومنهجية البحث.

نتائج البحث:

أولاً: تطور قيمة الإنتاج الفعلي والطاقات العاطلة والمتاحة الحقيقية[1] لصناعة المنتجات الغذائية لكل من القطاع العام والاعمال العام والقطاع الخاص خلال الفترة (2007/2006-2014/2013):

- يتضح من بيانات جدول رقم (1) أن قيمة الإنتاج الفعلي الحقيقية للقطاع العام والاعمال العام خلال عام (2007/2006) بلغت نحو 47.4 مليون جنيه تزايدت لتصل إلى نحو 93.7 مليون جنيه خلال عام (2014/2013) بمعدل نمو بلغ نحو 4.5% سنوياً وبمتوسط بلغ نحو 60.6 مليون جنيه خلال الفترة (2014/2013-2007/2006)، في حين بلغت الطاقات العاطلة لنفس القطاع نحو 26 مليون جنيه في عام (2007/2006) انخفضت لتصل الى نحو 10 مليون جنيه خلال عام (2014/2013) بمتوسط بلغ نحو 14.6 مليون جنيه يمثل نحو 20.4% من متوسط إجمالي الطاقة المتاحة والتي بلغت نحو 75 مليون جنيه كمتوسط للفترة (2014/2007-2013/2006).
- كما يتضح من بيانات جدول رقم (1) أيضا أن قيمة الإنتاج الفعلي الحقيقية في قطاع صناعة المنتجات الغذائية بالقطاع الخاص قد بلغ نحو 109.3 مليون جنيه خلال عام (2007/2006) تزايدت لتصل الى نحو 284.9 مليون جنيه خلال عام (2014/2013) بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 5.5% وبمتوسط حوالي 163 مليون جنيه يمثل نحو 87 % من إجمالي الطاقات المتاحة، كما شهدت الطاقات العاطلة تزايداً خلال الفترة سالفة الذكر حيث بلغت حوالي 11 مليون جنيه خلال عام (2007/2006) تزايدت لتصل الى حوالي 39 مليون جنيه في عام (2014/2013) بمتوسط بلغ نحو 23.8 مليون جنيه يمثل نحو 13% من متوسط إجمالي الطاقات المتاحة والتي بلغت نحو186.9 مليون جنيه كمتوسط للفترة (2014/2013-2007/2006).

وعلى الرغم من انخفاض الطاقات العاطلة في القطاع العام والاعمال العام خلال الفترة (2007/2006-2014/2013) الا انه مازالت نسبة الطاقات العاطلة الى إجمالي الطاقات المتاحة في القطاع العام اعلى منها في القطاع الخاص حيث مثلت حوالي 20.4% من إجمالي الطاقات المتاحة في القطاع العام مقارنة ب 13 % فقط من إجمالي الطاقات المتاحة في القطاع الخاص. كذلك قيمة كل من الانتاج الفعلي والطاقات المتاحة في القطاع الخاص اعلى من مثيلاتها في القطاع العام والاعمال العام.

[1] تم تقدير القيم الحقيقية = القيم الجارية/ الرقم القياسي العام للصناعات التحويلية (سنة الاساس 2002) لتلافي الآثار التضخمية للأسعار.

جدول رقم (1): تطور قيمة الإنتاج الفعلي والطاقات العاطلة والمتاحة الحقيقية للمنتجات الغذائية لكل من القطاع العام والخاص خلال الفترة (2007/2006)

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	القطاع العام والاعمال العام					القطاع الخاص				
	الإنتاج الفعلي	الطاقات العاطلة	الطاقات المتاحة	العاطلة% :المتاحة	الفعلي % :المتاحة	الإنتاج الفعلي	الطاقات العاطلة	الطاقات المتاحة	العاطلة% :المتاحة	الفعلي % : المتاحة
2007/2006	47.37	26.02	73.39	35.5	64.5	109.25	11.1	120.35	9.2	90.8
2008/2007	47.53	15.57	63.1	24.7	75.3	126.94	18.82	145.75	12.9	87.1
2009/2008	41.37	13.69	55.05	24.9	75.1	120.08	30.87	150.95	20.5	79.5
2010/2009	53.76	16.81	70.57	23.8	76.2	131.47	21.09	152.55	13.8	86.2
2011/2010	56.05	10.81	66.86	16.2	83.8	140.43	21.21	161.63	13.1	86.9
2012/2011	68.13	12.82	80.95	15.8	84.2	171.61	21.94	193.55	11.3	88.7
2013/2012	76.51	10.88	87.39	12.4	87.6	220.35	26.37	246.72	10.7	89.3
2014/2013	93.74	10.03	103.77	9.7	90.3	284.86	39	323.86	12	88
المتوسط	60.56	14.58	75.14	20.37	79.63	163.12	23.8	186.92	12.95	87.05
معدل النمو	4.5	-4.7	2.7	-	-	5.5	4.9	5.4	-	-

المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للإنتاج الفعلي والطاقة العاطلة والمخزون من الإنتاج التام على مستوى الأنشطة الصناعية بالقطاعين العام /الاعمال العام والخاص، أعداد متفرقة.

ثانياً: التوزيع النسبي لأسباب ظهور الطاقات العاطلة لصناعة المنتجات الغذائية لكل من القطاع العام والاعمال العام والقطاع الخاص خلال الفترة (2014/2013-2007/2006):

تمثل الطاقات العاطلة في القطاع الصناعي واحدة من أهم الظواهر الاقتصادية التي يترتب عليها آثار سلبية جمة على أداء هذا القطاع (وذلك إذا ما قورنت بالمستويات القابلة للتحقق في ضوء الطاقات الإنتاجية المتاحة). وتتمثل خطورتها في تأثيراتها المنعكسة على باقي قطاعات الاقتصاد القومي مما يزيد من تدهور معدلات النمو الاقتصادي والتوظف، كذلك وجود الطاقات العاطلة يعنى وجود جانب من الأصول الإنتاجية الثابتة غير مستغل استغلالاً كاملاً والذي يمثل هدراً في موارد الدول النامية التي تعاني من نقص المدخرات المحلية اللازمة لتكوين رأس المال الثابت.

وتقسم الأسباب المباشرة لظهور الطاقات العاطلة الى أسباب ذات طبيعة فنية مثل: مدى توافر وملائمة المواد الخام، السلع الوسيطة المستخدمة، انقطاع التيار الكهربائي، وغياب العمالة وانخفاض مستوى كفاءتهم، كذلك قد تعود الى أسباب مرتبطة بظروف السوق مثل: ظروف المنافسة، سوء تقدير حجم الطلب خلال مراحل تقييم المشروعات والاعداد لها.

ويتضح من بيانات جدول رقم (2) أنه على الرغم من أن صعوبات التسويق كأحد الأسباب المرتبطة بظروف السوق تأتى في المرتبة الأولى كأحد مسببات تعطل الطاقات الإنتاجية في قطاع صناعة المنتجات الغذائية في كلا القطاعين العام والخاص على حد سواء حيث بلغت نحو 33.3%، 45.2%على التوالي خلال عام (2007/2006) من إجمالي قيمة الطاقات العاطلة خلال نفس العام، تزايدت لتصل الى نحو 79.5%، 49.2% على التوالي خلال عام (2014/2013) الا ان نسبة الزيادة بلغت نحو46.2% في القطاع العام والاعمال العام، بينما بلغت فقط نحو 4% في القطاع الخاص مما يعنى تزايد

الصعوبات التسويقية التي تواجه القطاع العام في حين استقرارها تقريبا في القطاع الخاص خلال فترتي المقارنة.

جدول رقم (2): التوزيع النسبي لأسباب ظهور الطاقات العاطلة لصناعة المنتجات الغذائية لكل من القطاع العام /الاعمال العام والقطاع الخاص خلال الفترتين (2012/2006-2013/2007)

البيان	القطاع العام والاعمال العام		القطاع الخاص	
أسباب ظهور الطاقات العاطلة	2007/2006	2014/2013	2007/2006	2014/2013
صعوبات التسويق	33.3	79.5	45.2	49.2
نقص المواد الخام	15.7	0.6	26.6	13.4
نقص قطع الغيار	-	0.3	5.3	3.2
نقص وتغيب العمال	-	10.8	3.5	4.8
أخرى(*)	51	8.8	19.4	29.4
(*) تشمل انقطاع التيار الكهربائي، قدم الآلات، عمرات وصيانة غير عادية، والإنتاج تحت التجارب				

المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للإنتاج الفعلي والطاقة العاطلة والمخزون من الإنتاج التام على مستوى الأنشطة الصناعية بالقطاعين العام /الاعمال العام والخاص، أعداد متفرقة.

بينما يأتي نقص المواد الخام كأحد الأسباب الفنية لظهور الطاقات العاطلة في المرتبة الثانية بنسبة 15.7%، 26.6% لكل من القطاع العام والقطاع الخاص على التوالي خلال عام (2007/2006) تناقصت لتصل الى 0.6%، 13.4% على التوالي خلال عام (2014/2013) من إجمالي قيمة الطاقات العاطلة بنسبة نقص بلغت نحو 15%، 13.2% في كلا القطاعين العام والاعمال العام، والخاص.

في حين تزايدت نسبة كل من نقص قطع الغيار، ونقص وتغيب العمال في القطاع العام والاعمال العام حيث انعدمت خلال عام (2007/2006) بينما وصلت نسبة النقص الى 0.3%، 10.8% من إجمالي قيمة الطاقات العاطلة على التوالي خلال عام (2014/2013)، في حين مثلت قدم الآلات وعمرات وصيانة غير عادية والإنتاج تحت التجارب وأخرى نحو 51% من إجمالي الطاقات العاطلة خلال عام (2007/2006) تناقصت لتصل الى نحو 8.8% خلال عام (2014/2013) بنسبة نقص بلغت حوالي 42.2%.

كذلك تناقصت نسبة نقص قطع الغيار كأحد اسباب ظهور الطاقات العاطلة في القطاع الخاص حيث بلغت نحو5.3% عام (2007/2006) تناقصت لتصل الى نحو 3.2% في عام (2014/2013)، في حين تزايدت نسبة نقص وتغيب العمال بنحو1.3% خلال فترتي المقارنة. وقد يرجع ذلك لتغير الظروف السياسية والاقتصادية في مصر خلال الفترة الثانية الامر الذي ادى الى غياب الأيدي العاملة الماهرة في كلا القطاعين العام والخاص على حد سواء.

ثالثاً: تطور أهم معالم قطاع المنتجات الغذائية بكل من قطاع الاعمال العام[2] والقطاع الخاص خلال الفترة (2014/2007-2013/2006):

يوضح جدول رقم (3) بالبحث، وجدول رقم (2) بالملاحق تطور اهم معالم قطاع المنتجات الغذائية في قطاع الاعمال العام خلال الفترة (2007/2006-2014/2013) ما يلي:

- تزايد قيمة الأصول لقطاع صناعة المنتجات الغذائية التابع لقطاع الاعمال العام من نحو 10.4 مليار جنيه عام (2007/2006) الى حوالى 15.9 مليار جنيه في عام (2014/2013) بمعدل نمو بلغ نحو 2.8 % سنوياً بمتوسط بلغ نحو 12.8 مليار جنيه يمثل نحو 17.4% من متوسط قيمة الأصول للصناعات التحويلية بقطاع الاعمال العام خلال فترة الدراسة.
- كذلك تزايدت قيمة الخصوم لقطاع صناعة المنتجات الغذائية التابع لقطاع الاعمال العام من نحو 5.10 مليار جنيه عام (2007/2006) الى حوالي 16 مليار جنيه في عام (2014/2013) بمعدل نمو بلغ نحو 2.9 % سنوياً بمتوسط بلغ نحو 12.8 مليار جنيه يمثل نحو 12.7% من متوسط قيمة الخصوم للصناعات التحويلية بقطاع الاعمال العام خلال فترة الدراسة.
- تزايد قيمة حقوق الملكية[3] لقطاع صناعة المنتجات الغذائية من نحو 2.3 مليار جنيه عام (2007/2006)

[2] بعد صدور القانون رقم 203 لعام 1991 اصبحت الشركات القابضة تحل محل هيئات القطاع العام وأصبح دورها الأساسي هو الاستثمار.

[3] تم حسابها من المعادلة (حقوق الملكية =رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + فائض اعادة تقييم الموجودات + الارباح المرحلة من السنة الماضية + صافي الربح للسنة المالية

الى نحو 4.3 مليار جنيه عام (2014/2013) بزيادة تقدر بنحو 2 مليار جنيه وبمتوسط بلغ نحو 2.7 مليار جنيه يمثل نحو 5.2% من متوسط قيمة حقوق الملكية للصناعات التحويلية بقطاع الاعمال العام خلال فترة الدراسة.

- كما تزايدت قيمة رأس المال المستثمر في قطاع صناعة المنتجات الغذائية التابع لقطاع الاعمال العام

جدول 3

من حوالي 7.7 مليار جنيه خلال عام (2007/2006) الى حوالي 10 مليار جنيه في عام (2014/2013) بمتوسط بلغ نحو 9.1 مليار جنيه مثل نحو 14.8% من متوسط قيمة رأس المال المستثمر في قطاع الصناعات التحويلية والبالغ نحو 61 مليار جنيه وقد أوضحت معادلة النمو التزايد المعنوي احصائياً لقيمة رأس المال المستثمر في قطاع صناعة المنتجات الغذائية حيث بلغ نحو 1.8%سنوياً خلال فترة الدراسة.

- تزايدت قيمة الاصول المتداولة من نحو 4.7 مليار جنيه عام (2007/2006) الى نحو8.4 مليار جنيه خلال عام (2014/2013) بمعدل نمو بلغ نحو 3.9%سنوياً بمتوسط بلغ نحو 6.3 مليار جنيه يمثل نحو 17.6% من متوسط قيمة الاصول المتداولة لقطاع الصناعات التحويلية خلال فترة الدراسة.
- كذلك تزايدت قيمة الخصوم المتداولة من نحو 2.9 مليار جنيه عام (2007/2006) الى نحو6.6 مليار جنيه خلال عام (2014/2013) بمعدل نمو بلغ نحو 5.3%سنوياً بمتوسط بلغ نحو 5.3 مليار جنيه يمثل نحو 9.4% من متوسط قيمة الخصوم المتداولة

الحالية) – مركز معلومات قطاع الاعمال العام – قائمة المركز المالي لشركتي قها، ادفينا.

لإجمالي الصناعات التحويلية بقطاع الاعمال العام خلال فترة الدراسة.

وعلى الرغم من تزايد قيمة الاصول المتداولة عن قيمة الخصوم المتداولة خلال فترة الدراسة والذي ينعكس في تزايد رأس المال العامل مما يعكس كفاءة عنصر الادارة في قطاع الاعمال العام الا ان معدل نمو الاصول المتداولة أقل من معدل نمو الخصوم المتداولة مما قد يؤثر بالسلب على معدل نمو صافي رأس المال العامل مستقبلاً حيث بلغ نحو 0.66% فقط خلال فترة الدراسة.

- تزايدت قيمة مبيعات قطاع صناعة المنتجات الغذائية التابع لقطاع الاعمال العام من نحو 6.3 مليار جنيه عام (2007/2006) الى حوالي 15.3 مليار في عام (2014/2013) بمعدل نمو 5.4% ومتوسط بلغ نحو 9 مليار جنيه يمثل حوالي 27.3% من متوسط قيمة مبيعات قطاع الصناعات التحويلية والبالغة نحو 33.6 مليار جنيه خلال متوسط الفترة (2007/2006-2014/2013).
- تناقص عدد العمال في قطاع صناعة المنتجات الغذائية التابع لقطاع الاعمال العام من حوالي 50 ألف عامل عام (2007/2006) الى حوالي 47 ألف عامل في عام (2014/2013) بمتوسط بلغ نحو 49 ألف عامل يمثلون نحو 22.6% من إجمالي عدد العاملين في قطاع الصناعات التحويلية بقطاع الاعمال العام والبالغين نحو 218 ألف عامل خلال متوسط فترة الدراسة.

جدول 4

- في حين تزايدت قيمة الأجور في قطاع صناعة المنتجات الغذائية من حوالي 672 مليون جنيه عام (2007/2006) الى حوالي 2.2 مليار جنيه في عام (2014/2013) بمعدل نمو بلغ نحو 7.9% وبمتوسط حوالي 1.3 مليار جنيه يمثل نحو 19% من متوسط الاجور لقطاع الصناعات التحويلية بقطاع الاعمال العام خلال فترة الدراسة سالفة الذكر.

ويوضح جدول رقم (4) بالبحث، وجدول رقم (4) بالملاحق تطور اهم معالم قطاع المنتجات الغذائية في القطاع الخاص خلال الفترة (2007/2006-2014/2013) ما يلي:

- تزايد قيمة الأصول لقطاع صناعة المنتجات الغذائية بالقطاع الخاص من نحو 67 مليار جنيه عام كحد أدنى (2008/2007) الى حوالي 75 مليار جنيه في عام (2014/2013) كحد أقصى بمعدل نمو بلغ نحو 0.6 % سنوياً بمتوسط بلغ نحو 72 مليار جنيه يمثل نحو7.7 % من متوسط قيمة الأصول للصناعات التحويلية بالقطاع الخاص والبالغة نحو 94 مليار جنيه كمتوسط للفترة سالفة الذكر.
- كذلك تزايدت قيمة الخصوم لقطاع صناعة المنتجات الغذائية بالقطاع الخاص من نحو 72 مليار جنيه عام (2008/2007) الى حوالي 80 مليار جنيه في عام (2014/2013) بمعدل نمو بلغ نحو 0.5 % سنوياً

بمتوسط بلغ نحو 77 مليار جنيه يمثل نحو 7.65% من متوسط قيمة الخصوم للصناعات التحويلية بالقطاع الخاص والبالغة نحو 100.8 مليار جنيه كمتوسط لفترة الدراسة.

- تناقص قيمة حقوق الملكية لقطاع صناعة المنتجات الغذائية من نحو 38.4 مليار جنيه عام (2007/2006) كحد أقصى الى نحو 31.4 مليار جنيه عام (2013/2012) كحد أدنى بانخفاض يقدر بنحو 7 مليار جنيه وبمتوسط بلغ نحو 36 مليار جنيه يمثل نحو 6.4% من متوسط قيمة حقوق الملكية للصناعات التحويلية بالقطاع الخاص خلال فترة الدراسة.
- تزايدت قيمة رأس المال المستثمر في قطاع صناعة المنتجات الغذائية التابع للقطاع الخاص من حوالي 4.2 مليار جنيه خلال عام (2007/2006) الى حوالي 5.7 مليار جنيه في عام(2014/2013) بمتوسط بلغ نحو 5 مليار جنيه مثل نحو 7% من متوسط قيمة رأس المال المستثمر في قطاع الصناعات التحويلية والبالغ نحو 70 مليار جنيه وقد أوضحت معادلة النمو التزايد المعنوي احصائياً لقيمة رأس المال المستثمر في قطاع المنتجات الغذائية حيث بلغ نحو 2.1%سنوياً خلال فترة الدراسة.
- تزايدت قيمة الاصول المتداولة من نحو 3 مليار جنيه عام (2007/2006) الى نحو4 مليار جنيه خلال عام (2014/2013) بمعدل نمو بلغ نحو 1.6 %سنوياً بمتوسط بلغ نحو 3.4 مليار جنيه يمثل نحو 7.5% من متوسط قيمة الاصول المتداولة لقطاع الصناعات التحويلية خلال فترة الدراسة.
- كذلك تزايدت قيمة الخصوم المتداولة من نحو 2.9 مليار جنيه عام (2007/2006) الى نحو3.5 مليار جنيه خلال عام (2014/2013) بمتوسط بلغ نحو 2.95.3 مليار جنيه يمثل نحو 9.5% من متوسط قيمة الخصوم المتداولة لإجمالي الصناعات التحويلية بالقطاع الخاص خلال فترة الدراسة.

- وبالرغم من تزايد قيمة الاصول المتداولة عن قيمة الخصوم المتداولة خلال فترة الدراسة الا ان معدل نمو الاصول المتداولة أعلى من معدل نمو الخصوم المتداولة مما ينعكس في تزايد رأس المال العامل والذي يعكس كفاءة عنصر الادارة في القطاع الخاص حيث بلغ معدل نمو صافي رأس المال العمل بنسبة 5.7 % خلال متوسط فترة الدراسة.

- تزايدت قيمة مبيعات قطاع صناعة المنتجات الغذائية التابع للقطاع الخاص من نحو 4.6 مليار جنيه عام (2007/2006) الى حوالي 8.6 مليار في عام (2014/2013) بمعدل نمو 4.2 % ومتوسط بلغ نحو 7.2 مليار جنيه يمثل حوالي 12.7% من متوسط قيمة مبيعات قطاع الصناعات التحويلية بالقطاع الخاص خلال الفترة (2014/2007-2013/2006).
- تزايد عدد العمال في قطاع صناعة المنتجات الغذائية التابع بالقطاع الخاص من حوالي 16 ألف عامل عام (2007/2006) الى حوالي 19 ألف عامل في عام (2014/2013) بمتوسط بلغ نحو 18 ألف عامل يمثلون نحو 7.9 % من إجمالي عدد العاملين في قطاع الصناعات التحويلية بالقطاع الخاص.
- كذلك تزايدت قيمة الأجور في قطاع صناعة المنتجات الغذائية من حوالي 225 مليون جنيه عام (2007/2006) الى حوالي 691 مليون جنيه في عام (2014/2013) بمعدل نمو بلغ نحو 7.3% وبمتوسط حوالي 485 مليون جنيه يمثل نحو 9.8% من متوسط الاجور لقطاع الصناعات التحويلية بالقطاع الخاص خلال فترة الدراسة سالفة الذكر.

رابعا: المؤشرات المالية لتقييم أداء قطاع صناعة المنتجات الغذائية بكل من قطاع الاعمال العام

والقطاع الخاص خلال الفترة (2007/2006-2014/2013):

تعتبر الاحصاءات والمؤشرات المالية المرآة التي تعكس المركز المالي لنشاط الشركات الانتاجية في فترة زمنية محددة من خلال الميزانية العمومية وحسابات النتيجة.

1- مؤشرات الربحية:

وتوضح مدى قدرة المشروع على تحقيق الارباح من المبيعات وكفاءة الادارة في استغلال الموارد استغلالا أمثل لتحقيق الارباح، ويتضح من بيانات الجدولين (5)، (6) ما يلي:

أ- انخفاض نسبة صافي العائد الى الايرادات لقطاع صناعة المنتجات الغذائية بالقطاع الخاص من نحو 24% عام (2007/2006) الى نحو 7.4% في عام (2014/2013) بمتوسط بلغ نحو 13.4% خلال فترة الدراسة. بينما تذبذبت تلك النسبة لقطاع صناعة المنتجات الغذائية بقطاع الاعمال العام من نحو 23% كحد أقصى في عام (2008/2007) الى نحو 2.3 %كحد أدنى في عام (2012/2011) بمتوسط بلغ نحو 14.9% خلال فترة الدراسة.

ب- انخفاض نسبة صافي العائد الى الاصول لقطاع صناعة المنتجات الغذائية بالقطاع الخاص من نحو 15.8% عام (2007/2006) الى نحو 8.4% عام (2014/2013) بمتوسط بلغ نحو 12.2% خلال الفترة (2014/2007-2013/2006). كذلك تراوحت تلك النسبة في قطاع صناعة المنتجات الغذائية بقطاع الاعمال العام من نحو 1.7% كحد أدنى عام (2012/2011) تزايدت لتصل لنحو 16.7% كحد أقصى عام (2014/2013) بمتوسط بلغ نحو 10.4% خلال الفترة سالفة الذكر. الامر الذي يعنى زيادة قدرة قطاع صناعة المنتجات الغذائية بالقطاع الخاص على تحقيق أرباح من أنشطته التشغيلية مقارنة بمثيله بقطاع الاعمال العام.

ج- انخفاض نسبة صافي الربح الى حقوق الملكية لقطاع صناعة المنتجات الغذائية بالقطاع الخاص من نحو 29 % عام (2007/2006) الى حوالي 18% عام (2014/2013) بمتوسط بلغ نحو 24%خلال فترة الدراسة. في حين تزايدت هذه النسبة لقطاع صناعة المنتجات الغذائية بقطاع الاعمال العام من نحو 14.3%عام (2012/2011) الى 62% عام (2014/2013) بمتوسط بلغ نحو 47% خلال فترة الدراسة. مما يدل على زيادة ثقة أصحاب رأس المال المملوك في توجيه استثماراتهم لقطاع صناعة المنتجات الغذائية بقطاع الاعمال العام عن مثيله بالقطاع الخاص.

2- مؤشر الكفاءة الإنتاجية:

ويشير الى كفاءة استخدام رأس المال المستثمر في تحقيق مبيعات، ويتضح من بيانات الجدولين (5)، (6) ارتفاع معدل دوران صافي رأس المال المستثمر بقطاع صناعة المنتجات الغذائية في القطاع الخاص عن مثيله بقطاع الاعمال العام حيث بلغ نحو 1.3%، 0.8 % في عام (2007/2006) على التوالي تزايد ليصل الى نحو 1.7%، 1.6 % في عام (2014/2013) بمتوسط بلغ نحو 1.6 % ،1 % خلال فترة الدراسة. مما يعنى تزايد كفاءة القطاع الخاص في استخدامه لرأس المال المستثمر وإدارة مشروعاته من الناحية الإنتاجية مقارنة بأداء قطاع الاعمال العام خلال فترة الدراسة.

3- مؤشر الكفاءة التسويقية:

ويشير الى كفاءة استخدام رأس المال العامل في تحقيق مبيعات ، ويتضح من بيانات نفس الجدولين السابقين ارتفاع معدل دوران صافى رأس المال العامل بقطاع صناعة المنتجات الغذائية في القطاع الخاص عن مثيله بقطاع الاعمال العام حيث بلغ نحو 20%فى عام (2007/2006) في القطاع الخاص تزايد ليصل الى نحو 24% في عام (2010/2009) انخفضت بعد ذلك لتصل الى 17% في علم (2014/2013) بمتوسط بلغ نحو 17% خلال فترة الدراسة ، مقارنة ب3.4%فى قطاع الاعمال العام في عام (2007/2006) والذى تزايد ليصل الى نحو 8.5 % في عام (2014/2013) بمتوسط بلغ نحو 4% خلال فترة الدراسة، الامر الذي

جدول 5

جدول 6

يعنى تزايد الصعوبات التسويقية التي تواجه كلا القطاعين الا انها أكثر حدة بقطاع صناعة المنتجات الغذائية بقطاع الاعمال العام عن مثيلاتها في القطاع الخاص خلال فترة الدراسة والذي قد يرجع الى الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد خلال تلك الفترة.

4- مؤشرات السيولة:

وتشير الى قدرة القطاع على تحويل الأصول المتداولة إلى نقدية من أجل تغطية الالتزامات المستحقة، وبالتالي تقييم المركز الائتماني وقدرته على مواجهة التزاماته في المدى القصير.

ويتضح من بيانات الجدولين (5)، (6) ما يلي:

أ- ثبات نسبى لنسبة التداول في قطاع صناعة المنتجات الغذائية بالقطاع الخاص خلال متوسط فترة الدراسة حيث بلغت نحو 1.2% كمتوسط للفترة (2014/2013-2007/2006). وتذبذب نفس النسبة لقطاع الاعمال العام حيث بلغت نحو 2.04 % كحد أقصى عام (2012/2011)، و1.3% كحد أدنى في عام (2014/2013) بمتوسط بلغ نحو 1.7% خلال فترة الدراسة سالفة الذكر.

ب- انخفاض نسبة السيولة السريعة لقطاع صناعة المنتجات الغذائية بكل من القطاع الخاص وقطاع الاعمال العام عن الواحد الصحيح حيث بلغت نحو 0.17 %، 0.20 % على التوالي كمتوسط لنسبة السيولة السريعة خلال متوسط الفترة (2007/2006-2014/2013). الامر الذي يدل على انه بالرغم من تزايد قدرة قطاع صناعة المنتجات الغذائية بالقطاع الخاص على مواجهة التزاماته الجارية عن مثيله بقطاع الاعمال العام الا ان كلا القطاعين غير قادر على مواجهة التزاماته في الظروف الطارئة والملحة.

5- مؤشرات النشاط:

و تقيس مدى نجاح المنشأة في إدارة وتشغيل مواردها المتاحة وتوليد المبيعات، ويتضح من بيانات الجدولين (5)، (6) ما يلى:

أ- ارتفاع معدل دوران إجمالي الاصول في قطاع صناعة المنتجات الغذائية بكلا القطاعين الخاص والاعمال العام من نحو 0.7%، 0.6 % خلال عام (2007/2006) على التوالي الى نحو 1.1 %، 1% خلال عام (2014/2013) على التوالي بمتوسط بلغ نحو 1%، 0.7% خلال متوسط فترة الدراسة.

ب- ارتفاع معدل دوران إجمالي الاصول المتداولة في قطاع صناعة المنتجات الغذائية بكلا القطاعين الخاص والاعمال العام من نحو 1.5 %، 1.3 % خلال عام (2007/2006) على التوالي الى نحو 2.2%، 1.8 % خلال عام (2014/2013) على التوالي بمتوسط بلغ نحو2.1%، 1.4% خلال متوسط فترة الدراسة. مما يشير الى كفاءة وقدرة قطاع صناعة المنتجات الغذائية بالقطاع الخاص عن مثيله بقطاع الاعمال العام في إدارة أصوله الثابتة والمتداولة وزيادة استغلالها وقدرتها على توليد المبيعات.

ج-انخفاض متوسط نصيب جنيه المبيعات من كل من تكاليف الخدمات التسويقية والخدمات الادارية والتمويلية في قطاع صناعة المنتجات الغذائية بالقطاع الخاص حيث بلغت نحو 0.04%، 0.11% في عام (2007/2006) على التوالي انخفضت لتصل الى نحو 0.02%، 0.08% في عام (2014/2013) بمتوسط بلغ نحو 0.03%، 0.09% على التوالي خلال فترة الدراسة. بينما ثبتت تلك النسبتين تقريبا في قطاع الاعمال العام بمتوسط بلغ نحو 0.02%، 0.08% خلال الفترة (2014/2013-2007/2006).

د-انخفاض انتاجية جنيه المواد الخام بقطاع صناعة المنتجات الغذائية بالقطاع الخاص عن مثيله بقطاع الاعمال العام حيث بلغ نحو 118% بالقطاع الخاص مقابل 137% لقطاع الاعمال العام كمتوسط للفترة سالفة الذكر. مما يدل على كفاءة القطاع الخاص في إدارة واستغلال الموارد والإمكانات المتاحة لديه مقارنة بقطاع الاعمال العام.

6- نسب الرفع المالي (المديونية):

وتقيس مدى اعتماد المنشأة في تمويل استثماراتها على مصادر التمويل الخارجية، ويتضح من بيانات الجدولين (5)، (6) ما يلي:

أ- ثبات قدرة قطاع صناعة المنتجات الغذائية في كل من القطاع الخاص وقطاع الاعمال العام على سداد التزاماته الجارية وسداد قروضه خلال فترة الدراسة حيث بلغ متوسط إجمالي الخصوم الى الاصول نحو 1%، 1.1% لكلا القطاعين على التوالي خلال الفترة (2014/2013-2007/2006).

ب- ثبات نسبة إجمالي الالتزامات الى حقوق الملكية في قطاع صناعة المنتجات الغذائية بالقطاع الخاص حيث

بلغت نحو 2.2% كمتوسط لفترة الدراسة سالفة الذكر. بينما تذبذبت تلك النسبة لنفس القطاع التابع لقطاع الاعمال العام حيث بلغت نحو 8.4% كحد أقصى في عام (2012/2011) تناقصت لتصل الى 3.8% كحد أدنى في عام (2014/2013) بمتوسط بلغ نحو 5.2% خلال فترة الدراسة. الامر الذي يوضح تعثر قطاع صناعة المنتجات الغذائية بقطاع الاعمال العام فى سداد الديون وفوائد القروض من إجمالي حقوق الملكية بدرجة أكبر من مثيله التابع للقطاع الخاص.

المراجع

1- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للإنتاج الفعلي والطاقة العاطلة والمخزون من الإنتاج التام على مستوى الأنشطة الصناعية بمنشآت القطاع العام والاعمال العام، أعداد متفرقة.
2- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للإنتاج الفعلي والطاقة العاطلة والمخزون من الإنتاج التام على مستوى الأنشطة الصناعية بمنشآت القطاع الخاص، أعداد متفرقة.
3- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، المركز القومي للمعلومات، إدارة الحاسب الآلي، القاهرة.
4- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للإحصاءات والمؤشرات المالية لشركات قطاع الأعمال العام والقطاع العام (عدا البنوك وشركات التأمين)، أعداد متفرقة.
5- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للإحصاءات والمؤشرات المالية لشركات القطاع الخاص المنظم والاستثماري، أعداد متفرقة.
6- دالي ابراهيم، " أهمية التحليل المالي والمؤشرات المالية – شرح نظري وعملي كامل"، مكتبة جامعة الجزائر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اكتوبر 2016.
7- صالح محمد الفرا، " التحليل المالي"، مدونة للعلوم المالية والادارية، 11 مارس 2013.
8- محمد عبد الفضيل (دكتور)، ايناس زكريا، " الطاقات العاطلة في الصناعة المصرية "، الادارة العامة للتحليل الاقتصادي، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، ديسمبر 2005.
9- محمود عبد الهادي شافعي (دكتور)، " مشروع تحسين الكفاءة التسويقية والتصنيعية والتوزيعية للمحاصيل الزراعية "، شعبة الاقتصاد الزراعي وتنمية المجتمع، مجلس بحوث الغذاء والزراعة والري، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، يناير 2007.
10- محمد سمير، " قضايا اقتصادية: الصناعات التحويلية في مصر. الواقع والمستقبل " 13 نوفمبر 2014.
11- هنادي عبد الراضي (دكتور)، وآخرون، " دراسة تحليلية لتقييم أداء قطاع الصناعات الغذائية، المؤتمر التاسع عشر للجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، ديسمبر 2011.

الملاحق

جدول رقم (1): تطور مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2013/2007-2012/2006)

(القيمة: بالمليون جنيه)

السنة	قيمة الصناعات التحويلية	اجمالي الناتج المحلى الحقيقي	%
2007/2006	114475	710388	16.11
2008/2007	139003	855302	16.25
2009/2008	164523	994055	16.55
2010/2009	194290	1150590	16.89
2011/2010	216184	1309906	16.50
2012/2011	238283	1508527	15.79
2013/2012	262505	1677352	15.65

المصدر: النشرة الاقتصادية لمركز تحديث الصناعة المصري، ديسمبر 2013

جدول رقم (2): نسبة المؤشرات المالية لقطاع المنتجات الغذائية إلى إجمالي الصناعات التحويلية بقطاع الاعمال العام خلال الفترة (2014/2007-2013/2006).

السنة	عدد العمال (فرد)	الأجور	صافي الربح والخسارة	المبيعات	تكاليف الانتاج	الأصول	الخصوم	إجمالي رأس المال المستثمر	صافي رأس المال المستثمر
2007/2006	21.3	15.6	4.8	21.5	24.3	15.8	11.8	14.3	24.4
2008/2007	21.2	15.4	5.8	20.3	24.1	16.6	12.1	14.9	27.6
2009/2008	21.9	17.2	3.7	23.3	22.8	14.3	10.7	12.2	19.5
2010/2009	20.6	15.9	4.3	23.2	24.7	16.6	12.1	14.6	26.0
2011/2010	22.7	19.2	2.8	25.6	24.8	17.7	13.0	16.2	28.3
2012/2011	27.4	20.9	0.8	31.0	30.6	18.7	13.8	16.8	29.9
2013/2012	23.1	21.1	6.8	31.6	32.0	19.7	14.2	14.8	28.1
2014/2013	23.5	21.3	6.6	37.5	39.3	19.5	13.5	14.9	33.4
المتوسط	22.6	19.0	4.6	27.3	28.5	17.4	12.7	14.8	26.8

تابع جدول رقم (2):

السنة	صافي رأس المال العامل(*)	الاصول المتداولة	الخصوم المتداولة	تكاليف الخدمات الادارية والتمويلية	تكاليف الخدمات التسويقية	حقوق الملكية	الارصدة النقدية
2007/2006	45.1	14.3	7.7	10.3	22.7	5.4	6.6
2008/2007	34.7	15.4	7.4	18.9	22.6	6.5	7.3
2009/2008	40.5	11.8	7.4	9.6	26.4	4.9	10.2
2010/2009	42.1	16.9	8.2	22.4	24.1	5.0	11.8
2011/2010	58.7	18.7	8.0	24.5	25.8	3.8	20.6
2012/2011	79.0	20.6	8.9	24.9	27.2	3.1	8.9
2013/2012	22.9	22.0	13.2	22.3	27.2	6.3	18.4
2014/2013	12.0	21.7	12.2	23.2	24.7	6.1	9.6
المتوسط	34.9	17.6	9.4	19.5	25.3	5.2	11.4

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدولي (3) بالبحث، (3) بالملاحق

(*) تعبر عن قيم سالبة

جدول رقم (3): تطور أهم معالم قطاع الصناعات التحويلية بقطاع الاعمال العام خلال الفترة (2014/2007-2013/2006).

(القيمة: بالمليون جنيه)

السنة	عدد العمال (فرد)	الأجور	صافي الربح والخسارة	المبيعات	تكاليف الانتاج	الأصول	الخصوم	إجمالي رأس المال المستثمر	صافي رأس المال المستثمر
2007/2006	236.0	4299.8	23724.1	29382.2	19214.8	66091.8	88632.9	53974.9	31433.9
2008/2007	232.9	4920.9	26480.3	32426.6	21389.7	66086.4	91248.6	54487.9	29325.8
2009/2008	220.7	4923.7	25016.4	29533.9	21272.1	78056.2	104166.7	69216.7	43106.3
2010/2009	230.5	5941.1	28107.9	31770.2	22154.1	69808.1	95416.2	58504.6	32896.5
2011/2010	206.5	6619.9	28173.0	34369.4	24150.3	70797.4	95914.7	58775.6	33658.4
2012/2011	207.9	7801.7	29175.9	34305.5	25184.5	75868.6	103767.6	63451.4	35552.4
2013/2012	204.2	9191.4	33620.0	36324.6	25516.0	78446.0	109451.7	64246.2	33240.6
2014/2013	201.7	10272.4	40306.7	40912.9	30035.6	81404.0	119355.6	67153.0	29201.4
المتوسط	217.6	6746.4	29325.5	33628.2	23614.6	73319.8	100994.2	61226.3	33551.9

تابع جدول رقم (3):

السنة	صافي رأس المال العامل(*)	الاصول المتداولة	الخصوم المتداولة	تكاليف الخدمات الادارية والتمويلية	تكاليف الخدمات التسويقية	حقوق الملكية	الارصدة النقدية
2007/2006	4131.0	33041.5	37172.5	3573.7	647.5	41872.8	7694.1
2008/2007	6265.9	33425.3	39691.2	3782.0	679.3	39399.6	7910.5
2009/2008	5840.9	43458.1	37617.2	3677.4	742.2	46764.5	5609.4
2010/2009	5489.1	31946.9	37436.0	3229.6	791.4	51655.2	5820.0
2011/2010	5220.3	32546.2	37766.5	2960.7	872.6	49214.5	5902.0
2012/2011	4872.6	36591.1	41463.7	3575.8	922.1	55185.2	5369.3
2013/2012	9047.6	37166.6	46214.3	4538.4	1061.1	59967.2	6537.4
2014/2013	15001.2	38558.4	53559.5	4485.7	1154.8	69639.4	6693.5
المتوسط	6983.6	35841.8	41365.1	3727.9	858.9	51712.3	6442.0

المصدر: جمعت وحسبت من:

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للإحصائيات والمؤشرات المالية لشركات قطاع الأعمال العام والقطاع العام (عدا البنوك وشركات التأمين)، أعداد متفرقة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، المركز القومي للمعلومات، إدارة الحاسب الآلي، القاهرة.

تعبر عن قيم سالبة(*)

جدول رقم (4): نسبة المؤشرات المالية لقطاع المنتجات الغذائية إلى إجمالي الصناعات التحويلية بالقطاع الخاص خلال الفترة (2014/2007-2013/2006)

	عدد العمال (فرد)	الأجور	صافي الربح	المبيعات	تكاليف الانتاج	الأصول	الخصوم	إجمالي رأس المال المستثمر	صافي رأس المال المستثمر

						والخسارة			
7.19	7.55	10.45	10.39	18.44	9.68	36.35	9.86	8.50	2007/2006
8.93	9.12	10.74	10.73	15.09	13.70	39.93	11.39	8.29	2008/2007
7.98	7.91	9.21	9.34	15.48	14.36	29.56	10.08	8.01	2009/2008
6.36	6.63	7.84	7.79	15.35	13.71	41.10	10.88	7.36	2010/2009
6.16	6.45	7.51	7.33	14.38	13.44	-35.20	10.55	7.72	2011/2010
6.07	6.24	7.16	7.04	13.76	13.58	-24.94	10.17	7.96	2012/2011
7.26	6.87	5.91	6.11	12.36	12.27	43.11	8.40	8.03	2013/2012
6.97	6.54	5.84	5.87	11.11	11.58	56.74	9.06	7.69	2014/2013
6.97	7.00	7.65	7.66	13.90	12.73	82.87	9.83	7.92	المتوسط

تابع جدول رقم (4):

الارصدة النقدية	حقوق الملكية	تكاليف الخدمات التسويقية	تكاليف الخدمات الادارية والتمويلية	الخصوم المتداولة	الاصول المتداولة	صافي رأس المال العامل	السنة
6.22	9.82	14.29	5.35	13.34	11.39	4.07	2007/2006
7.30	8.50	19.61	8.95	15.38	11.01	2.89	2008/2007
8.10	8.04	9.81	8.51	12.19	9.28	3.32	2009/2008
7.54	7.06	8.41	6.87	9.67	7.39	2.39	2010/2009
8.27	6.32	6.09	6.65	10.60	7.00	2.45	2011/2010
8.13	5.70	5.69	5.75	8.74	6.70	3.83	2012/2011
7.79	4.78	6.15	5.47	6.75	5.97	3.41	2013/2012
8.57	4.78	5.62	5.09	6.86	5.78	2.76	2014/2013
7.76	6.53	7.96	6.31	9.49	7.45	3.08	المتوسط

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدولي (4) بالبحث، (5) بالملاحق

جدول رقم (5) تطور أهم معالم قطاع الصناعات التحويلية بالقطاع الخاص خلال الفترة (2006/2013-2007/2014).
(القيمة : بالمليون جنيه)

صافي رأس المال المستثمر	إجمالي رأس المال المستثمر	الخصوم	الأصول	تكاليف الانتاج	المبيعات	صافي الربح والخسارة	الأجور	عدد العمال(فرد)	السنة
50631.36	55716.91	72577.51	67521.92	20055.27	47739.98	3052.00	2281.27	192.91	2007/2006
42495.66	46975.77	66817.10	62336.99	26704.34	33813.60	2535.79	2203.88	193.31	2008/2007

54691.41	59211.61	81327.16	76806.96	39471.91	47599.89	3284.89	3247.29	248.16	2009/2008
66875.85	71727.44	98822.11	93970.52	45431.83	56822.97	2497.56	5202.48	242.05	2010/2009
73401.49	77849.44	103767.63	98206.68	48700.73	62537.76	-2629.89	5858.92	236.22	2011/2010
75760.31	81713.56	110256.55	105103.31	51290.23	62558.84	-2829.72	5922.97	233.97	2012/2011
70102.46	82696.83	134956.45	122412.17	57042.56	69249.36	1416.56	7171.72	231.94	2013/2012
74544.69	87689.89	137854.39	128280.24	63815.10	73896.98	1108.05	7630.67	245.42	2014/2013
63562.90	70447.68	100797.36	94329.85	44064.00	56777.42	1054.40	4939.90	228.00	المتوسط

تابع جدول رقم (5):

الارصدة النقدية	حقوق الملكية	تكاليف الخدمات التسويقية	تكاليف الخدمات الادارية والتمويلية	الخصوم المتداولة	الاصول المتداولة	صافي رأس المال العامل	السنة
6524.09	39116.02	1255.34	9833.87	21388.42	27076.57	5688.15	2007/2006
5841.29	39869.22	963.93	6240.97	18845.66	29001.39	10155.73	2008/2007
7255.10	45473.21	1593.66	7963.31	23559.19	35055.17	11495.98	2009/2008
7171.77	52912.87	1877.71	9020.83	29951.11	43636.19	13685.08	2010/2009
6553.40	60416.65	2622.25	9803.38	27399.56	49035.98	21636.42	2011/2010
6793.93	63939.33	2863.25	11232.63	31025.40	53086.85	22061.45	2012/2011
6762.69	65726.07	2650.45	12221.96	49887.69	65241.13	15353.44	2013/2012
6912.63	71693.63	2943.22	13463.40	50424.83	68396.95	17972.12	2014/2013
6726.86	54893.38	2096.23	9972.54	31560.23	46316.28	14756.05	المتوسط

المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للإحصائيات والمؤشرات المالية لشركات قطاع الأعمال العام والقطاع العام (عدا البنوك وشركات التأمين)، أعداد متفرقة. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، المركز القومي للمعلومات، إدارة الحاسب الآلي، القاهرة.

(*) تعبر عن قيم سالبة.

A COMPARATIVE ANALYSIS STUDY TO EVALUATE THE PERFORMANCE OF THE FOOD PRODUCTS INDUSTRY IN EGYPT

Rehab S. Ibrahim
Department of Economic Agricultural, Faculty of Agriculture, Ain Shams University

ABSTRACT: *The research main objective was the comparative analytical study financial of the sector of food products industry and the reasons for the emergence of idle capacity of both the public and public business sector and the private sector, and adopted the research on descriptive and quantitative analysis by used of averages , percentages and annual rates of growth of the variables were study, and some financial standards and indicators, which measure the profitability of the sector and its ability to meet its financial obligations, and evaluate the extent of production , marketing and administrative efficiency of the sector.*

Search on secondary data published and unpublished issued by the CAPMAS, IDSC, Internet, some studies and research related to the search methodology, the search results:

-Increasing real actual production sector of food products industry، the public and public business sector and the private sector، the value of a growth rate of about 4.5%، 5.5% respectively during the period (2006 / 2007-2013 / 2014)، as well as the increased value of real energies available to the public and public business sector and the private sector and the growth rate of about 2.7%, 5.4% respectively during the same period.

-That marketing as one of the difficulties associated with market conditions causes are ranked first as one of the causes of idle capacity in the food products industry in both the public and private sectors where both amounted to about 79.5%, 49.2% respectively during the year (2013/2014). The shortage of raw materials as one of the technical reasons for the emergence of idle capacity in the second place by 0.6%, 13.4% for both the public sector and the private sector, respectively, during the year (2013/2014).

-Increasing the proportion of each of the shortage of spare parts and shortage of absent workers in the public sector and public business، amounting to about 0.3%, 10.8% of the total value of idle capacity, respectively, during the year (2013/2014). As well as the increased the proportion of absent workers for up to about 4.8%, while the shortage of spare parts ratio decreased as one of the causes of idle capacity displayed on the private sector to reach about 3.2% in the year (2013/2014), may be due to changing political and economic conditions in Egypt during the year (2013/2014), which led to a shortage of skilled labor in both the public and private sectors alike.

- Increasing the value of assets، current assets، the value of liabilities، current liabilities، the value of property rights، the capital invested، the total sales, and wages the growth rate of about 2.8%, 3.9%, 2.9%, 5.3%, 2.7%, 1.8%, 5.4%, 7.9% respectively, while decreasing the number of workers of the sector of food products industry's public business sector .

- As well as increasing the value of assets, current assets, the value of liabilities, current liabilities, capital investment, total sales, number of workers, and wages the growth rate of about 0.6%, 1.6%, 0.5%, 0.99%, 2.1%, 4.2%, 0.8 %, 7.3% respectively, while the decreased value of the property rights of the food products sector of the industry to the private sector.

- One study of financial indicators turned out to increase the capacity of food products industry in the private sector to make a profit from operating activities compared to that of the public business sector، while The increased capital owned by the owners' confidence in their

investments to the sector of food products industry, the public business sector، higher than the private sector.

-Increasing the efficiency of the private sector in the use of the capital investment and the projects management of the manufacturing side compared to the performance of the public business sector during the study period.

-Increasing marketing difficulties facing both sectors، but it is more acute the public business sector than in the private sector during the study period، which may be due to the political and economic circumstances in the country during that period.

-Although the increasing ability of the food industry sector to the private sector to meet current obligations higher than the public business sector، but both sectors are unable to facing its obligations in emergency and urgent circumstances.

-The efficiency and capacity of food products industry in the private sector higher than the public business sector in the management of fixed assets and an increase in circulation and use and its ability to generate sales.

-The efficiency of the private sector in the management and exploitation of resources and possibilities available to him compared to the public business sector.

-Stumbled food products industry in the public business sector and debt interest loans from the total equity pay much larger than the private sector alike.

The study recommends:

1. Encourage private sector investment in the field of food products industry, side by side with the public business sector investments.

2. Increased government spending on research and development as one of the most important for the development of the arts in the production of food products industry and create new products joined the desirability while individuals.

3. Develop products public sector companies to suit the tastes of consumers، in addition to modifying the promotional style for their products to suit the conditions of Egyptian society.

Key words: *A comparative analysis, efficiency, food products industry, financial indicators, study financial*

جدول رقم (3): تطور أهم معالم قطاع المنتجات الغذائية بقطاع الاعمال العام خلال الفترة (2014/2007-2013/2006).

(القيمة بالمليون جنيه).

السنة	عدد العمال (فرد)	الأجور	صافي الربح والخسارة	المبيعات	تكاليف الانتاج	الأصول	الخصوم	إجمالي رأس المال المستثمر	صافي رأس المال المستثمر	صافي رأس المال العامل	الاصول المتداولة	الخصوم المتداولة	تكاليف الخدمات الادارية والتمويلية	تكاليف الخدمات التسويقية	حقوق الملكية	الارصدة النقدية
2007/2006	50.3	672.4	1,145.7	6,313.4	4,659.7	10,437.5	10,451.4	7,691.8	7,677.9	1,862.8	4,732.4	2,869.6	367.3	146.7	2,270.3	506.7
2008/2007	49.3	757.9	1,524.8	6,569.3	5,154.9	10,984.8	11,008.3	8,113.1	8,089.6	2,175.8	5,131.6	2,955.8	715.5	153.3	2,542.3	575.4
2009/2008	48.2	847.8	937.1	6,885.7	4,843.0	11,146.7	11,154.6	8,432.0	8,424.1	2,363.5	5,140.3	2,776.8	353.7	195.8	2,299.7	570.1
2010/2009	47.6	943.9	1,205.6	7,362.1	5,468.0	11,589.6	11,589.8	8,565.0	8,564.7	2,310.6	5,384.9	3,074.3	724.2	190.4	2,575.4	684.4
2011/2010	46.8	1,269.1	794.3	8,809.9	5,985.9	12,496.8	12,496.9	9,540.8	9,540.8	3,062.1	6,096.5	3,034.4	724.2	225.2	1,852.2	1,216.1
2012/2011	57.0	1,626.8	244.2	10,643.6	7,714.7	14,224.1	14,270.2	10,663.0	10,616.8	3,850.6	7,547.7	3,697.1	890.8	250.7	1,706.7	476.4
2013/2012	47.3	1,941.7	2,270.3	11,494.7	8,177.4	15,436.3	15,588.3	9,479.5	9,327.5	2,067.5	8,185.8	6,118.3	1,011.5	288.8	3,787.4	1,202.1
2014/2013	47.4	2,188.4	2,647.8	15,326.2	11,815.3	15,874.1	16,134.0	10,003.2	9,743.3	1,806.7	8,356.7	6,550.0	1,041.3	284.9	4,279.0	641.3
المتوسط	49.2	1,281.0	1,346.2	9,175.6	6,727.4	12,773.8	12,836.7	9,061.0	8,998.1	2,437.5	6,322.0	3,884.5	728.6	217.0	2,664.1	734.1
معدل النمو	0.07	7.9	1.8	5.4	5.3	2.8	2.9	1.8	1.6	0.66	3.9	5.3	6.1	4.5	2.7	2.8

المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للإحصاءات والمؤشرات المالية لشركات قطاع الأعمال العام والقطاع العام (عدا البنوك وشركات التأمين)، أعداد متفرقة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، المركز القومي للمعلومات، إدارة الحاسب الآلي، القاهرة.

جدول رقم (4) تطور أهم معالم قطاع المنتجات الغذائية بالقطاع الخاص خلال الفترة (2014/2007-2013/2006).

(القيمة بالمليون جنيه).

السنة	عدد العمال (فرد)	الأجور	صافي الربح والخسارة	المبيعات	تكاليف الانتاج	الأصول	الخصوم	إجمالي رأس المال المستثمر	صافي رأس المال المستثمر	صافي رأس المال العامل	الاصول المتداولة	الخصوم المتداولة	تكاليف الخدمات الادارية والتمويلية	تكاليف الخدمات التسويقية	حقوق الملكية	الارصدة النقدية
2007 /2006	16.4	224.9	1,109.4	4,622.5	3,697.6	7,016.6	7,582.1	4,208.2	3,638.3	231.3	3,085.3	2,853.9	525.7	179.4	3,842.2	405.7
2008 /2007	16.0	251.0	1,012.6	4,631.4	4,028.6	6,686.0	7,172.9	4,282.8	3,795.9	294.0	3,192.2	2,898.2	558.4	189.0	3,388.0	426.5
2009 /2008	19.9	327.2	971.0	6,837.5	6,111.3	7,170.3	7,492.5	4,686.2	4,363.9	381.3	3,252.1	2,870.8	678.0	156.4	3,656.3	587.3
2010 /2009	17.8	566.3	1,026.4	7,789.8	6,972.6	7,319.5	7,747.3	4,752.2	4,254.4	327.1	3,224.5	2,897.5	619.5	158.0	3,737.8	540.7
2011 /2010	18.2	618.0	925.7	8,404.9	7,002.9	7,200.1	7,795.1	5,020.9	4,521.9	531.2	3,434.8	2,903.6	652.2	159.7	3,821.3	542.0
2012 /2011	18.6	602.4	705.7	8,496.7	7,056.5	7,403.3	7,898.9	5,099.5	4,600.7	845.0	3,556.2	2,711.2	645.4	163.0	3,644.1	552.1
2013 /2012	18.6	602.3	610.7	8,496.7	7,052.4	7,485.3	7,972.0	5,681.6	5,091.6	523.9	3,892.2	3,368.2	667.9	163.0	3,143.3	526.5
2014 /2013	18.9	691.0	628.7	8,557.9	7,086.8	7,529.9	8,047.8	5,731.4	5,199.2	496.5	3,955.5	3,459.0	685.2	165.5	3,429.7	592.7
المتوسط	18.1	485.4	873.8	7,229.7	6,126.1	7,226.4	7,713.6	4,932.8	4,433.2	453.8	3,449.1	2,995.3	629.0	166.8	3,582.8	521.7
معدل النمو	0.8	7.3	-3.9	4.2	4.0	0.6	0.5	2.1	2.2	5.7	1.6	1.0	1.4	-0.6	-0.6	1.8

المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية للإحصاءات والمؤشرات المالية لشركات قطاع الأعمال العام والقطاع العام (عدا البنوك وشركات التأمين)، أعداد متفرقة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، المركز القومي للمعلومات، إدارة الحاسب الآلي، القاهرة.

جدول رقم (5): المؤشرات المالية لتقييم أداء قطاع المنتجات الغذائية بقطاع الأعمال العام خلال الفترة (2014/2007-2013/2006)

السنة	مؤشرات الربحية	مؤشر الكفاءة الإنتاجية	مؤشر الكفاءة التسويقية	مؤشرات السيولة	مؤشرات النشاط	نسب الرفع المالي (المديونية)

	صافي العائد الى الإيرادات	صافي العائد الى الاصول	معدل العائد إلى حقوق الملكية	معدل دوران صافي رأس المال المستثمر	معدل دوران صافي رأس المال العامل	نسبة التداول	نسبة السيولة السريعة	معدل دوران إجمالي الأصول	معدل دوران الأصول المتداولة	متوسط نصيب جنيه المبيعات من تكاليف الخدمات التسويقية	متوسط نصيب جنيه المبيعات من تكاليف الخدمات الإدارية والتمويلية	إنتاجية جنيه المواد الخام	إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول	إجمالي الالتزامات الى إجمالي حقوق الملكية
2007 /2006	18.15	10.98	50.46	0.82	3.39	1.65	0.18	0.60	1.33	0.02	0.06	135.49	1.00	4.60
2008 /2007	23.21	13.88	59.98	0.81	3.02	1.74	0.19	0.60	1.28	0.02	0.11	127.44	1.00	4.33
2009 /2008	13.61	8.41	40.75	0.82	2.91	1.85	0.21	0.62	1.34	0.03	0.05	142.18	1.00	4.85
2010 /2009	16.38	10.40	46.81	0.86	3.19	1.75	0.22	0.64	1.37	0.03	0.10	134.64	1.00	4.50
2011 /2010	9.02	6.36	42.89	0.92	2.88	2.01	0.40	0.70	1.45	0.03	0.08	147.18	1.00	6.75
2012 /2011	2.29	1.72	14.31	1.00	2.76	2.04	0.13	0.75	1.41	0.02	0.08	137.96	1.00	8.36
2013 /2012	19.75	14.71	59.94	1.23	5.56	1.34	0.20	0.74	1.40	0.03	0.09	140.57	1.01	4.12
2014 /2013	17.28	16.68	61.88	1.57	8.48	1.28	0.10	0.97	1.83	0.02	0.07	129.71	1.02	3.77
المتوسط	14.96	10.39	47.13	1.01	4.02	1.71	0.20	0.70	1.43	0.02	0.08	136.90	1.00	5.16

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول رقم (3).

جدول رقم (6): المؤشرات المالية لتقييم أداء قطاع المنتجات الغذائية بالقطاع الخاص خلال الفترة (2014/2007-2013/2006)

السنة	مؤشرات الربحية		مؤشر الكفاءة التسويقية	مؤشرات السيولة	مؤشرات النشاط	نسب الرفع المالي (المديونية)
	مؤشر الكفاءة الإنتاجية					

	صافي العائد الى الإيرادات	صافي العائد الى الاصول	معدل العائد إلى حقوق الملكية	معدل دوران صافي رأس المال المستثمر	معدل دوران صافي رأس المال العامل	نسبة التداول	نسبة السيولة السريعة	معدل دوران إجمالي الأصول	معدل دوران الأصول المتداولة	متوسط نصيب جنيه المبيعات من تكاليف الخدمات التسويقية	متوسط نصيب جنيه المبيعات من تكاليف الخدمات الإدارية والتمويلية	إنتاجية جنيه المواد الخام	إجمالي الالتزامات الى إجمالي الأصول	إجمالي الالتزامات الى إجمالي حقوق الملكية
2007 /2006	24.00	15.81	28.87	1.27	19.98	1.08	0.14	0.659	1.50	0.039	0.114	125.013	1.081	1.97
2008 /2007	21.86	15.15	29.89	1.22	15.75	1.10	0.15	0.693	1.45	0.041	0.121	114.963	1.073	2.12
2009 /2008	14.20	13.54	26.56	1.57	17.93	1.13	0.20	0.954	2.10	0.023	0.099	111.882	1.045	2.05
2010 /2009	13.18	14.02	27.46	1.83	23.82	1.11	0.19	1.064	2.42	0.020	0.080	111.721	1.058	2.07
2011 /2010	11.01	12.86	24.22	1.86	15.82	1.18	0.19	1.167	2.45	0.019	0.078	120.021	1.083	2.04
2012 /2011	8.31	9.53	19.37	1.85	10.06	1.31	0.20	1.148	2.39	0.019	0.076	120.410	1.067	2.17
2013 /2012	7.19	8.16	19.43	1.67	16.22	1.16	0.16	1.135	2.18	0.019	0.079	120.480	1.065	2.54
2014 /2013	7.35	8.35	18.33	1.65	17.24	1.14	0.17	1.137	2.16	0.019	0.080	120.759	1.069	2.35
المتوسط	13.39	12.18	24.27	1.61	17.10	1.15	0.17	0.995	2.08	0.025	0.091	118.156	1.068	2.16

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول رقم (4).